

Distr.: General
27 December 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البنود 16 و 17 و 18 و 20 و 21 و 22 و 23 و 24

و 128 من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

التنمية المستدامة

العولمة والترابط

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

رسالة مؤرخة 20 كانون الأول/ديسمبر 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري لمجموعة الـ 77 تحت عنوان "تحقيق أهداف التنمية المستدامة: التصدي للتحديات الراهنة وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية"، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي 15 و 16 كانون الأول/ديسمبر 2022.

وباسم مجموعة الـ 77 والصين، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود 16 و 17 و 18 و 20 و 21 و 22 و 23 و 24 و 128 من جدول الأعمال.

(توقيع) منير أكرم

السفير

الممثل الدائم

رئيس مجموعة الـ 77



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 20 كانون الأول/ديسمبر 2022 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري لمجموعة الـ 77، المعقود في نيويورك يومي 15 و 16 كانون الأول/ديسمبر 2022

- 1 - نحن، وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، اجتمعنا، بصورة استثنائية، يومي 15 و 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في مؤتمر وزاري لمجموعة الـ 77 تحت عنوان "تحقيق أهداف التنمية المستدامة: التصدي للتحديات الراهنة وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية"، عقد برئاسة باكستان لمناقشة تداعيات الحالة الاقتصادية والسياسية الدولية الراهنة والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. واتفق الوزراء على ضرورة اتخاذ إجراءات فورية وفي الأجل الطويل لتمكين البلدان النامية من التعافي من الأزمات المتعددة الراهنة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في عقد العمل المتبقي من أجل عدم ترك أي شخص أو بلد خلف الركب.
- 2 - وأكد الوزراء مجددا الإعلانات الوزارية المعتمدة في الاجتماعات السنوية لوزراء خارجية مجموعة الـ 77 والصين، بما في ذلك الإعلان الوزاري الذي اعتمد مؤخرا في اجتماعها السنوي السادس والأربعين في 23 أيلول/سبتمبر 2022، باعتبارها المصدر الرئيسي لمواقف المجموعة المتفق عليها بشأن مجموعة واسعة من المسائل ذات الأهمية الحاسمة للمجموعة. وأشار الوزراء أيضا إلى مناسبات ومؤتمرات قمة متنوعة هامة ستعقد في عام 2023.
- 3 - وأقر الوزراء بأن هذه الأوقات صعبة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، التي تتأثر أكثر من غيرها بالآثار السلبية المستمرة لجائحة كوفيد-19، والتوترات الجيوسياسية، والنزاعات، والتدابير القسرية الانفرادية، والأزمات المتعددة الراهنة، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية والمالية، وزيادة الضغط على الغذاء، والطاقة، ونزوح الناس، وهشاشة التوقعات الاقتصادية العالمية، وتقلب الأسواق، والتضخم، وتشديد السياسات النقدية، وتنامي حالة المديونية الحرجة، والآثار السلبية المستمرة لتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.
- 4 - وأكدوا أنه بالرغم من أن البلدان النامية تموّل بالفعل تنميتها إلى حد بعيد من خلال مواردها المحلية، فإن نطاق وحجم التحديات العالمية الراهنة التي تواجهها لا يمكن التصدي لهما على نحو واف إلا من خلال الممارسة الفعالة والصادقة لتعددية الأطراف، والتعاون الدولي، والتضامن، والوفاء بالالتزامات المدعومة بالإرادة السياسية والموارد من المجتمع الدولي، خاصة من الشركاء من البلدان المتقدمة.
- 5 - وأكد الوزراء أن الأزمات المتشابكة تخلق عوائق إضافية أمام القضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين، وتعزيز الربط بين البنى التحتية، وضمان إمكانية الحصول على اللقاحات، والطاقة، والتعليم، والرعاية الصحية، وإمكانية الحصول على التمويل بشروط ميسرة، وتطوير الاقتصاد الرقمي، وغير ذلك من الاحتياجات الإنمائية. وتؤدي هذه الأزمات إلى رفع تكلفة المعيشة وعكس مكاسب التنمية المتحققة خلال مدة لا تقل عن عقد من الزمن، وتقوض الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، مما يؤثر على التنمية على جميع المستويات، ولا سيما في أكثر البلدان ضعفا منها، وتبرز عدم كفاية الدعم الدولي للتنمية.

6 - وللتغلب على هذه الأزمات المتتالية، واستعادة النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، اتفق الوزراء على أنه من المهم تنفيذ سلسلة من تدابير الطوارئ لإعطاء الأولوية للتنمية المستدامة وتعزيز التغييرات الهيكلية في الوقت نفسه من أجل بناء نظام اقتصادي ومالي دولي عادل ومنصف وشامل للجميع.

7 - واتفق الوزراء على أن تدابير الطوارئ يجب أن تكون مرنة، وعملية المنحى، وشاملة تماما لجميع البلدان النامية وأن تشمل المجالات التالية، ضمن مجالات أخرى:

أ - أولاً، قيام البلدان المتقدمة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بتقديم الدعم التقني والمالي العاجل إلى البلدان النامية، نظرا للضائقة الاقتصادية الشديدة التي تدل عليها الأزمات العالمية السائدة، بما يشمل زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، والتمويل بشروط ميسرة؛ وتمويل الديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون، والإدارة السليمة للديون، حسب الاقتضاء، إضافة إلى عمليات مقايضة الديون وإعادة شراء الديون؛ وإعادة التوجيه الطوعية لحقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان النامية وإجراء تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة؛ وتفعيل نافذة تقديم الدعم في حالات الطوارئ فيما يتعلق بالغذاء والطاقة من قبل صندوق النقد الدولي بتمويل طويل الأجل بشروط ميسرة لجميع البلدان النامية؛ وتكرار تأكيد الدعوة إلى وضع إطار لتسوية الديون يتسم بقدر أكبر من الشمول والفعالية وإشراك الجميع، مع ملاحظة أنه يلزم بذل المزيد من الجهد لتلبية احتياجات البلدان التي لا تغطيها الأطر والمبادرات الحالية، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، بمشاركة جميع الدائنين، ودعوة صندوق النقد الدولي إلى النظر في تعليق الرسوم الإضافية على أسعار الفائدة لمدة سنتين على الأقل على النحو الذي أوصى به فريق عمل الأمم المتحدة التابع لفريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل.

ب - ثانياً، قيام المجتمع الدولي باتخاذ خطوات فورية لدعم البلدان النامية، بما في ذلك توسيع نطاق التمويل بشروط ميسرة ونشره حيث تشتد الحاجة إليه. وفي هذا السياق، رحب الوزراء باقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بشأن "خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة" فيما يتعلق بالبلدان الأكثر ضعفاً وتأثراً بالضائقة. ودعوا أيضاً إلى إعادة رسملة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في وقت مبكر وبحجم كبير لتلبية الاحتياجات المالية الكبيرة للبلدان النامية.

ج - ثالثاً، دعم عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، بما في ذلك توفير الإمدادات الغذائية في حالات الطوارئ لأكثر من 250 مليون شخص يعانون من ضائقة غذائية؛ واعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الغذائية الأساسية ومشقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها، وتعزيز النظم المستدامة لإنتاج الأغذية، وتنفيذ ممارسات زراعية قادرة على الصمود تزيد الإنتاجية والإنتاج؛ ومضاعفة الإنتاجية الزراعية والدخل لصغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء، وأفراد الشعوب الأصلية، وأفراد المجتمعات المحلية، والمزارعين الأسريين، والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في إمكانية حصولهم على الأراضي، حسب الاقتضاء، وكذلك إمكانية حصولهم على الموارد الإنتاجية والمدخلات الأخرى، والمعارف، والخدمات المالية، وإمكانية وصولهم إلى الأسواق والاستفادة من فرص تحقيق قيم مضافة وفرص العمالة غير الزراعية؛ وضمان قيام البلدان المتقدمة بتقديم الدعم التقني والمالي إلى البلدان المستوردة للأغذية، ولا سيما البلدان غير المؤهلة للاستفادة من نافذة مواجهة الصدمات الغذائية التابعة لصندوق النقد الدولي والبلدان النامية

المستوردة الصافية للأغذية؛ ومساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها على إنتاج الأغذية، وتخزينها والحد من الفاقد منها؛ ودعم التعاون في مجالات العلوم، والتكنولوجيا والابتكار فيما يتعلق بالزراعة والحد من القيود المفروضة على تبادلات التكنولوجيا الفائقة.

د - رابعاً، كفالة توافر الطاقة للبلدان النامية، مع التسليم في الوقت نفسه بأن حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة أمرٌ أساسي للتنمية، وضرورة بذل جهود جماعية للقضاء على فقر الطاقة، والسعي إلى كفالة اتباع نهج شامل للجميع يتصدى للتأثير غير المتناسب لفقر الطاقة وتقديم الدعم لتحقيق تحولات في مجال الطاقة لصالح البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأكثر ضعفاً بما يتماشى مع ظروفها وأولوياتها الوطنية.

هـ - خامساً، أعاد الوزراء تأكيد رفضهم القاطع لفرض قوانين وقواعد يتجاوز تأثيرها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، بما فيها الجزاءات الانفرادية، ضد البلدان النامية وكرروا تأكيد الحاجة الملحة لإلغائها على الفور. وشددوا على أن هذه الإجراءات لا تقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل تهدد بشكل خطير أيضاً حرية التجارة والاستثمار. ومن ثم، أهاب الوزراء بالمجتمع الدولي أن يعتمد تدابير عاجلة وفعالة لوقف استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية.

و - سادساً، سلم الوزراء بالمساهمات الإيجابية التي يقدمها المهاجرون في تحقيق التنمية المستدامة للبلدان الأصلية وبلدان المقصد؛ وشجعوا الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها لخفض متوسط تكلفة معاملات التحويلات المالية للمهاجرين، من 6,3 في المائة من المبلغ المحول خلال الربع الثالث من عام 2021 إلى أقل من 3 في المائة بحلول عام 2030، بوسائل منها اعتماد حلول رقمية للتحويلات المالية تكون أسرع وأكثر أماناً وأرخص تكلفة، وتعزيز الشمول الرقمي والمالي، وتسريع سبل حصول المهاجرين على حسابات المعاملات.

ز - سابعاً، ضمان التوافر الشامل للعلاجات الدوائية، ووسائل التشخيص وغير ذلك من أدوات الصحة، واللقاحات والعلاجات الخاصة بكوفيد-19؛ والتسليم بضرورة جعل اللقاحات منافع عامة عالمية للمساعدة في التغلب على جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم؛ وتوسيع إنتاجها في مواقع مختلفة، لا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال استخدام مواطن المرونة في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة إلى أقصى حد ومجمع إتاحة تكنولوجيات مكافحة كوفيد-19 التابع لمنظمة الصحة العالمية، مع مراعاة القرار المتخذ بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، والتتويه إلى أن أعضاء منظمة التجارة العالمية سيقروا بشأن ما إذا كانوا سيوسعون نطاق القرار الوزاري ليشمل وسائل التشخيص والعلاجات الدوائية الخاصة بكوفيد-19 من أجل إنهاء جائحة كوفيد بشكل حاسم؛ وبناء نظم صحية قوية وقادرة على الصمود بهدف تعزيز الوقاية من الجوائح، والتأهب لها والتصدي لها والمساهمة في تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

ح - ثامناً، يجب تنفيذ الخطة المتعلقة بتغير المناخ تنفيذاً كاملاً ومخلصاً وفقاً لمبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباعدة وقدرات كل طرف. وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ من أن هدف الأطراف من البلدان المتقدمة المتمثل في تعبئة 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020 لم يتحقق بعد.

ودعوا البلدان المتقدمة إلى التحقيق الكامل لهدف تعبئة 100 بليون دولار على الأقل سنويا بشكل عاجل ولغاية عام 2025 وأكدوا أنه ينبغي تحديد هدف كمي جماعي جديد بشأن التمويل المناخي بحد أدنى قدره 100 بليون دولار سنويا وقبل عام 2025. وأعربوا عن استمرار قلقهم من أن المخصصات الحالية الموجهة إلى التمويل المناخي من أجل التكيف لا تزال غير كافية وحثوا البلدان المتقدمة على أن تزيد بحلول عام 2025 ما تقدمه جماعيا من التمويل المناخي إلى البلدان النامية من أجل التكيف إلى ما لا يقل عن ضعف مستوياته في عام 2019، في سياق تحقيق توازن بين التخفيف والتكيف في توفير موارد مالية متزايدة. ودعوا إلى وضع "خطة تنفيذ" قائمة بذاتها للكيفية التي تنفذ بها الدول المتقدمة القرار الحاسم المتعلق بمضاعفة تمويل إجراءات التكيف بحلول عام 2025. وأكدوا أنه ينبغي للبلدان المتقدمة أن تواصل أداء دورها الريادي عن طريق الاضطلاع بأهداف مطلقة لخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد، وتحقيق وقف عالمي لارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن وتحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول منتصف القرن أو نحو ذلك. ورحبوا بعقد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في شرم الشيخ، مصر، وحثوا على التنفيذ الكامل لقراراتها، بما في ذلك خطة تنفيذ شرم الشيخ.

ط - **تاسعا**، توفير موارد مالية جديدة وإضافية وكافية وقابلة للتنبؤ بها لمساعدة البلدان النامية المعرضة بوجه للآثار الضارة لتغير المناخ في التصدي للخسائر والأضرار الاقتصادية وغير الاقتصادية المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ؛ وتفعيل ترتيبات تمويل جديدة لمساعدة البلدان النامية المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ وصندوق لمواجهة الخسائر والأضرار تشمل ولايته التركيز على معالجة الخسائر والأضرار وفقا لتوصيات لجنة انتقالية من المقرر أن تعتمدها الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ/المؤتمر الخامس للأطراف في اتفاق باريس.

ي - **عاشرا**، التعزيز العاجل لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات وكذلك التعاون التكنولوجي والعلمي من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية من أجل تعزيز التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة والتنفيذ الكامل لخطة عام 2030.

8 - واتفق الوزراء أيضا على أنه هناك حاجة، بالإضافة إلى هذه التدابير الطارئة، إلى سلسلة من الإصلاحات العامة والهيكلية في النظام الاقتصادي الدولي لإنهاء عدم الإنصاف وعدم المساواة، فيما بين الدول ودخلها، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تشمل تلك الإجراءات العامة ما يلي:

أ - **أولا**، من الضروري إصلاح الهيكل المالي الدولي لتوسيع وتعزيز سبل إيصال صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عملية صنع القرار ووضع القواعد في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي والحوكمة الاقتصادية العالمية. وهذا يعني المزيد من إصلاح الحوكمة في المؤسسات المالية الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لزيادة سبل إيصال صوت البلدان النامية، وتحسين الهيكل العالمي للديون السيادية بمشاركة هادفة من البلدان النامية، ووضع معايير تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لتحديد الأهلية للحصول على التمويل بشروط ميسرة، وإنشاء منصات فعالة وشاملة للجميع لتصميم ومناقشة القواعد والمعايير الضريبية الدولية في الأمم المتحدة، وترشيد دور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية؛ وتشجيع البلدان التي تشكل مصدرا لتدفقات رأس المال على النظر في استخدام توليفات مناسبة من سياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات التحوطية الكلية والسياسات التنظيمية التي تتيح لها تجنب المديونية المفرطة والتداعيات العرضية الدولية الكبيرة التي تأتي على شكل تقلبات في تدفق رأس المال في السوق المالية العالمية.

ب - **ثانياً،** لضمان انتقال مناسب من حيث التوقيت إلى اقتصاد عالمي مستدام ومرن يوفر حيزاً مالياً ويمكن البلدان النامية من بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية، من الضروري تعبئة استثمارات كبيرة سنوياً في البنى التحتية المستدامة (الطاقة، والنقل، والإسكان، والصناعة، والزراعة)، بدعم أساسي من الشركاء. وإلى جانب إمكانية الحصول على التمويل من القطاعين العام والخاص، يجب دعم البلدان النامية في إعداد دراسات لمشاريع قابلة للاستمرار، وخاصة عن طريق "الحد من المخاطر" في الاستثمارات من خلال أدوات مثل التمويل المختلط، والخسارة الأولى، والضمانات الأخرى، والأدوات المبتكرة، بما فيها سندات أهداف التنمية المستدامة/السندات الخضراء. وأيد الوزراء المناقشات المتعلقة بإنشاء مجلس سياسات للبنى التحتية تحت رعاية الأمم المتحدة لتعزيز الاستثمار في البنى التحتية المستدامة ذات الجودة العالية.

ج - **ثالثاً،** ينبغي مواصلة إصلاح النظام التجاري الدولي، وينبغي بناء سلاسل إمداد مستقرة ومستدامة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز النمو المرتكز على التصدير في البلدان النامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي تعزيز المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية كمبدأ لتعددية الأطراف. وأيد الوزراء تعزيز إمكانية الوصول التجاري التفضيلي للبلدان النامية، ومواصلة مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المالية لمصائد الأسماك وإصلاح قواعد التجارة الزراعية، بغية تحقيق نتائج ملموسة وإيجابية في المؤتمر الوزاري الثالث عشر. وينبغي أن يتاح للبلدان النامية حيز سياساتي فيما يتعلق بالتصنيع ينبغي تيسيره بوسائل منها نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات وتوفير إمكانية الحصول على التمويل. وينبغي القضاء بسرعة على النزعة الانفرادية والنزعة الحمائية، بما في ذلك تدابير الحماية والقيود التجارية الانفرادية، التي تتعارض مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية.

د - **رابعاً،** ينبغي النظر في وضع إطار دولي للتكنولوجيا يشمل الاتفاق الرقمي العالمي ويتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للإطار أن يتيح للبلدان النامية فرصاً تفضيلية للحصول على التكنولوجيات المتقدمة ذات الصلة، وأن يطور قدراتها الإنتاجية، وأن يضع حداً للقيود التمييزية بغية بناء مجتمع معلومات شامل للجميع، ومتمحور حول الناس وموجه نحو التنمية. وينبغي أن يركز أيضاً أنشطة البحث والتطوير على الصعيد العالمي على الفتوحات العلمية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وبالتوازي مع ذلك، من الأهمية بمكان النظر في وضع إطار دولي منصف لتكنولوجيا المعلومات واعتماده بما يتماشى مع الالتزامات الدولية والوطنية القائمة، بحيث يؤدي إلى سد الفجوة الرقمية ويمكن البلدان النامية من التقدم نحو اقتصاد المستقبل الرقمي العالمي.

هـ - **خامساً،** شدد الوزراء على أن الماء عنصر حاسم في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، ولا يستغنى عنه لنمو الإنسان وصحته ورفاهه وهو عنصر حيوي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى ذات الصلة في المجالات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وأعربوا عن تطلعهم إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، في عام 2023.

و - **سادساً،** دعا جميع الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وكيانات الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة إلى مواصلة المشاركة بفعالية في المفاوضات بشأن وضع إطار عالمي طموح ومتوازن وعملي وفعال وقوي وتحويلي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وضمان تنفيذه على نحو مبكر وفعال

وشامل للجميع، وأكدوا، في هذا الصدد، أن توفير وسائل تنفيذ جديدة وإضافية وملائمة وكافية وقابلة للتنبؤ بها وفي أوانها ومتاحة بسهولة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، تمشيا مع أحكام الاتفاقية، بما يشمل الدعم المالي، وبناء القدرات وتنميتها، وإدارة المعارف، والتعاون التقني والعلمي، ونقل التكنولوجيا، وكذلك عن طريق استكشاف خيارات لآليات مالية جديدة مع ضمان التنفيذ الكامل للمادتين 20 و 21 من الاتفاقية، سيكون أساسيا لنجاح الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

ز - **سابعاً،** دعا الوزراء أيضاً جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى تبادل معارفهم وخبراتهم، لا سيما نُهج التنمية النابعة من الداخل، من أجل تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.